الأمم المتحدة

TD/B/64/7

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
10 July 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي السادس

موجز تنفيذي

أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرتين ١٥٣ و١٥٦ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول) لمساعدة مجلس التجارة والتنمية في نظره في البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت.

ويقدم التقرير وصفاً للأنشطة على نطاق الأونكتاد فيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في عام ٢٠١٦ والربع الأول من عام ٢٠١٧. ويتضمن الدروس المستخلصة والطريق إلى الأمام من أجل زيادة تنفيذ الإجراءات والتعهدات التي تندرج في إطار ولاية الأونكتاد واختصاصاته. ويفصل التقرير كيفية مساهمة عمل الأمانة في مجال البحث وتحليل السياسات العامة في الحوار السياساتي وفي بناء توافق الآراء على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي بشأن مسائل التجارة والتنمية التي تهم أقل البلدان نمواً. وبالمثل، فإن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات التي قامت بها الأمانة قد ساعدت إلى حد كبير جهود بناء قدرات الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. وفي مجال بناء توافق الآراء، تولي آلية الأونكتاد الحكومية الدولية اهتماماً خاصاً لمسائل التجارة والتنمية التي تهم أقل البلدان نمواً بشكل مباشر.

GE.17-11426(A)
1711426

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، في أيار/مايو ٢٠١١، برنامج عمل إسطنبول[(١)]. وقد اعتمد استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى للبرنامج، الذي تم في أنطاليا، بتركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، بياناً سياسياً يُتوقع أن يُسهم في تحسين تنفيذ المجالات ذات الأولوية في البرنامج خلال السنوات المتبقية منه.

٢- ويقدم الأونكتاد الدعم للبلدان المتقدمة في مجموعة واسعة من المجالات كجزء من مساهمته في تنفيذ البرنامج. ويُجري الأونكتاد البحوث ويقوم بتحليل السياسات العامة، بما يستهدف خصيصاً احتياجات أقل البلدان نمواً، وهذا العمل أساسي لتعزيز قدراتها في مجال وضع السياسات العامة وتنفيذها. وهو حيوي أيضاً لبناء توافق الآراء على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي بشأن السياسات والاستراتيجيات البديلة فيما يتعلق بمسائل التجارة والتنمية التي تهم أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٦، تقدم الأونكتاد بتوصيات من أجل اتخاذ إجراءات سياساتية يمكن أن تعزز الدعم الدولي المقدم لأقل البلدان نمواً وتحسين قدرة هذه البلدان على تحمل أعباء الديون، وزيادة مساهمة التجارة في السلع الأساسية من أجل التنمية المستدامة، ودعم إدماج التجارة في استراتيجيات التنمية المتعددة الأوجه. وبالمثل، فإن مواصلة أنشطة الأونكتاد في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات تساعد في تعزيز قدرات الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. وما زالت أقل البلدان نمواً تطلب مساعدةً محددةً من الأونكتاد في مجالات من قبيل الإطار المتكامل المعزز الذي يسدي مشورة مكيفةً وفقاً لاحتياجات أي بلد في مجال التنمية، وبخصوص مسائل التخريج من فئة الأقل البلدان نمواً.

٣- وكما وردت مناقشة ذلك في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، فإنه من غير المرجح أن يتحقق هدف النمو بنسبة ٧ في المائة الذي حدده برنامج عمل إسطنبول وهدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير التخريج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. غير أن الأونكتاد لا يزال يبذل جهوداً متضافرة فيما يتعلق بتنفيذ المجالات ذات الأولوية الواردة في البرنامج، مع التركيز على المجالات التي تندرج ضمن ولايته ومجال اختصاصه. ومساهمة الأونكتاد في مزيد تنفيذ البرنامج تتفق مع أركانه الثلاثة، ألا وهي البحث وتحليل السياسات العامة؛ والتعاون التقني وبناء القدرات؛ وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي.

أولاً- البحث وتحليل السياسات العامة

٤- يتمثل هدف رئيسي من أهداف برنامج عمل إسطنبول في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير التخريج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ويشدد كل من البرنامج والبيان السياسي اللذين اعتمدا في استعراض منتصف المدة على أنه يجب تعزيز تدابير الدعم الدولية لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف البرنامج، بما في ذلك هدف التخريج من فئة أقل البلدان نمواً. وأبرز البحث والتحليل اللذان قام بهما الأونكتاد في عام ٢٠١٦ البعض من التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في الإفادة من تدابير الدعم الدولية الحالية،

(١) الوثيقة A/CONF.219/7.

وحدد القيود المؤسسية والقائمة في مجال القدرات، إلى جانب مضاعفات هذه القيود، لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف وغايات البرنامج، وكذلك أهداف التنمية المستدامة. والبحث والتحليل اللذان يوفرهما الأونكتاد يساعدان أقل البلدان نمواً على فهم احتياجاتها وأولوياتها التنموية والاستراتيجيات المتاحة لها لتحقيق أهدافها الإنمائية الأوسع.

٥- و*تقرير أقل البلدان نمواً* واحد من التقارير الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وهو يُركز كلياً على آفاق ومشاغل أقل البلدان نمواً. و*تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦: الطريق إلى التخرج وما بعده - تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه*، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قد يُركز على التخريج كجزءٍ من عملية التنمية. لكن، وكما أشار إلى ذلك التقرير، من المستبعد إلى حدٍ كبير أن يتحقق هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعيار التخريج بحلول عام ٢٠٢٠. وفي ضوء التحديات القائمة فيما يتصل بتحقيق هذا الهدف، أبرز *تقرير أقل البلدان نمواً* الحاجة إلى إدخال تحسينات على جهود صنع السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولية التي تستفيد منها أقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد الوطني، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى وضع سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تشجيع القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي. وفيما يتصل بتدابير الدعم الدولية، دعا التقرير إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) وفاء الجهات المانحة بتعهداتها التي التزمت بها منذ أمدٍ طويل بتوفير نسبة ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي لمساعدة أقل البلدان نمواً، وجعل المعونة أكثر استقراراً وقابليةً للتنبؤ، ومواءمتها على نحوٍ أوثق مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛

(ب) تسريع التقدم صوب تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة من حيث فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة معفاةً تماماً من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص؛

(ج) تجديد الجهود للخروج من حالة الركود فيما يتصل بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛

(د) تفعيل مصرف تكنولوجي بالكامل وفي الوقت المناسب لصالح أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧ وتزويده بما يكفي من التمويل وإيلاء الاعتبار اللازم لمستوى تنمية كل بلد من البلدان؛

(هـ) تحسين رصد نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً؛

(و) إقامة عملية انتقال أكثر منهجية وسلاسة لتخريج البلدان، للتقليل من تأثير فقدان فرصة الوصول إلى تدابير الدعم الدولية عند التخريج.

٦- وقد بحث *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا*، الذي نُشر في تموز/يوليه ٢٠١٦، بعض مسائل السياسات العامة الرئيسية الأساسية بالنسبة للدين الداخلي والخارجي في أفريقيا، ووفر توجيهات سياساتية بشأن التوازن اللازم بين بدائل تمويل التنمية والقدرة على تحمل الديون إجمالاً. وحلل التقرير مديونية أفريقيا الدولية وكيفية لعب الدين المحلي لدور متزايد في بعض البلدان الأفريقية كخيار لتمويل التنمية. وبحث أيضاً خيارات التمويل التكميلية وكيفية ارتباطها بالدين. ونظراً لطبيعة أسواق رأس المال المعولمة إلى حدٍ كبير، تُعد ديناميات الديون طريق من الطرق العديدة التي يمكن بها للمجموعة

الإنمائية الدولية أن تلعب دوراً في دعم أقل البلدان نمواً. *وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* وثيق الصلة بمعظم أقل البلدان نمواً، ذلك أن ٣٤ بلداً من هذه البلدان تقع في أفريقيا.

٧- وقد أفادت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بشكلٍ مباشر من دعم البحث وتحليل السياسات العامة الذي تقدمه الأمانة في سياق عملها بشأن التجارة والفقر. ودليل الأونكتاد الذي صدر حديثاً بعنوان *"جعل التجارة في خدمة أقل البلدان نمواً: دليل بشأن تعميم التجارة"* يُسلط الضوء على الروابط بين التجارة والفقر كما تعيشها أقل البلدان نمواً على وجه التحديد. وكجزءٍ من العمل الذي أفضى إلى صدور هذا الدليل نُظمت حلقات تدريبية وطنية وإقليمية في مجال بناء القدرات لمناقشة إدماج التجارة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وكان كل من إثيوبيا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال وكيريباس وليسوتو من بين البلدان التي استفادت من الدعم ذي الصلة. وكان إسهام مؤسسات صُنع السياسات الوطنية حيوياً في عملية وضع دليل وجيه ومفيد للتصدي لتحديات التجارة الدولية التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

٨- وواصل الأونكتاد عمله في مجال البحث وتحليل السياسات العامة بشأن السلع الأساسية، وهذا موضوع حيوي بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية الأولية. وفي عام ٢٠١٦ كلّف الأونكتاد بإعداد تقرير بعنوان *"ممارسات تقديم الفواتير التجارية المزورة المتعلقة بالسلع الأساسية في البلدان النامية: حالات جنوب أفريقيا وزامبيا وشيلي وكوت ديفوار ونيجيريا"* ، صدر في كانون الأول/ديسمبر. ويؤدي تقديم الفواتير المزورة إلى حرمان البلدان النامية من المكاسب المشروعة التي يمكن أن تجنيها من استخراج مواردها الطبيعية، مثلاً في زامبيا فيما يتصل بصادراتها من النحاس. ونتائج بحوث الأونكتاد عادةً ما تبين وجود صلة مترابطة وثيقة بين تركز الصادرات بحسب المقصد ومدى تقديم الفواتير التجارية المزورة. ومن خلال هذا التقرير، تحظى آثار تقديم فواتير السلع الأساسية المزورة بتغطية عملية.

٩- ويقوم الأونكتاد أيضاً ببحث يساعد أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص في تحديد احتياجاتها في مجال بناء القدرات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ نشر الأونكتاد التقرير المعنون *"الأبعاد الإنمائية للملكية الفكرية في نيبال: نقل التكنولوجيا، والحصول على الأدوية، والموارد الجينية، والمعارف التقليدية"* . وأوصى التقرير بعدد من الخطوات العملية التي يجب اتخاذها من خلال وضع التشريعات أو السياسات العامة التي ستيسر الوظائف التكنولوجية ووظائف الابتكار في حماية الملكية الفكرية. ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأدوية، والاستثمار في المعارف التقليدية، كلها مجالات يمكن أن تتأثر بمؤسسات بلدٍ ما وحقوق الملكية الفكرية لديه. وتتطلب التوصيات المقدمة في التقرير متابعةً من قبيل المساعدة على بناء القدرات المؤسسية اللازمة للعمل والمساعدة التقنية في استنباط القوانين المناسبة وتحري سُبُل تنفيذها.

ثانياً- التعاون التقني وبناء القدرات

ألف- الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

١٠- للأونكتاد دور طويل الأمد يتمثل في توفير توجيهات هامة في مجال السياسات العامة للبلدان بخصوص الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في

قرارها ٢٠٩/٥٩، أنه بعد وفاء بلد ما بمعايير رفع اسمه من القائمة لأول مرة، يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الأمينَ العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى إعداد بيان تحديد مواطن الضعف عن البلد المحدد لكي تأخذه لجنة السياسات الإنمائية في الاعتبار في استعراضها اللاحق الذي تجريه كل ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يسدي الأونكتاد المشورة استجابة للطلبات المباشرة التي تتقدم بها حكومات أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٦، شارك الأونكتاد في حلقات تدريبية بشأن التخريج من فئة أقل البلدان نمواً لصالح أنغولا وغينيا الاستوائية، بالتعاون مع كيانات أخرى من كيانات منظومة الأمم المتحدة من قبيل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الحلقات التدريبية، عرض الأونكتاد خبرته في مسائل التجارة والتنمية المترابطة، وذلك لإسداء المشورة للحكومات بخصوص الاستراتيجيات التي يمكن أن تخفف من وطأة فقدان إمكانية التمتع بالمعاملة الخاصة التي تتلقاها أقل البلدان نمواً وحول كيفية البناء على الزخم الذي يتطلبه التخريج الناجح. وإسداء المشورة لأنغولا بشأن التخريج يستند إلى الحلقات التدريبية السابقة التي عقدت في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، وعرضت على الحكومة في الحلقة التدريبية في عام ٢٠١٦، خارطة طريق لتطوير استراتيجية تحول سلس. وما زال الأونكتاد يتابع تنفيذ خارطة الطريق هذه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

باء- مصائد الأسماك

١١- يعمل الأونكتاد أيضاً على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من خلال المساعدة التقنية المباشرة المقدمة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك مشاريع من قبيل مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعروف بمشروع "بناء قدرات بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً للنهوض بصادرات أسماكها وتنويعها". وصناعات الأسماك المحلية، بوصفها سلعة تصديرية متنامية، هامة بالنسبة للعديد من البلدان، وذلك ليس فقط كمصدر من مصادر حصائل الصادرات وإنما أيضاً لتأمين رفاه المجتمعات الريفية المحلية وكمساهم رئيسي في الأمن الغذائي. واعتماداً على العمل السابق، ولا سيما الحلقات التدريبية التي عُقدت في عام ٢٠١٥ في أوغندا وجزر القمر وموزامبيق، عقد الأونكتاد في عام ٢٠١٦، حلقة تدريبية في كمبوديا وميانمار. وناقشت الجهات صاحبة المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص، فضلاً عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، المسائل الرئيسية وحددت الأولويات العاجلة، الأمر الذي ساعد على وضع استراتيجيات لمعالجة الحواجز التي تعترض صادرات الأسماك. وأوصى الأونكتاد، بإسهام من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بوضع سياسات واستراتيجيات خاصة بقطاعات محددة منبثقة عن الحلقات التدريبية من أجل تنفيذها من قبل الحكومات الوطنية وشركاء التنمية الدوليين. ومكن المشروع أيضاً الخبراء من البلدان المستفيدة من السفر إلى الصين لغرض المشاركة في برنامج تدريبي بمركز أبحاث أسماك المياه العذبة بأكاديمية الصين لعلوم الأسماك. وبدعم من الصين، تم تدريب المشاركين على الامتثال لمعايير مراقبة الجودة والسلامة المتغيرة باستمرار فيما يتصل بصادرات الأسماك من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تربية الأحياء المائية والأسماك غير المستزرعة.

١٢- وبلغ عمل الأونكتاد في مجال مصائد الأسماك أوجه في دورة تدريبية أقاليمية وفي حلقة تدريبية في مجال بناء القدرات نظمتا في موريشيوس في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بمشاركة أطراف من أوغندا وجزر القمر وكمبوديا وموريشيوس وموزامبيق وميانمار. وكان للحلقة التدريبية عنصران رئيسيان مكونان هما التداول بخصوص المسائل الرئيسية والتدريب المباشر. وخلال اليومين الأولين، تطرقت الحلقة التدريبية للمسائل التقنية والفنية ذات الصلة بقطاع صيد الأسماك، ولا سيما دور القطاع في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. والتحديات الرئيسية التي تواجهها هذه البلدان والفرص المتاحة لها والآفاق المرتقبة لها لتصبح جهات مصدرة ناجحة في قطاع الأسماك. وخُصّص اليومان الأخيران للتدريب المباشر والتعريف بالمسائل الأشد حيوية التي تواجه قطاع صيد الأسماك من منظور عملي. وأتاح هذا العنصر الفرصة للمشاركين لزيارة أماكن تنزيل السمك، وشركة للتجهيز والتغليف، ومزارع أحياء مائية، ومصائد أسماك تقليدية، وشركة لتجهيز مغذيات السمك، ومحمية بحرية لحفظ التنوع البيولوجي البحري وصيانته. وقام المشاركون أيضاً بزيارة الهيئة المختصة في موريشيوس لمزيد من التعلم حول كيفية تعزيز الامتثال لمعايير جودة وسلامة الغذاء الدولية. ودارت مناقشات بين الأونكتاد وموريشيوس حول السبيل للمضي قدماً ودور موريشيوس في دعم الجهود التنموية التي تبذلها أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا.

١٣- وتقاسم الخبرات الناجحة بين البلدان التي يشملها مشروع الأونكتاد، فضلاً عن موريشيوس، ساهم في المساعدة على فهم القدرة المحتملة على تنمية قطاع صيد الأسماك الذي له قدرة كبيرة محتملة لدفع النمو والعمالة والأمن الغذائي بالنسبة لعدد من أقل البلدان نمواً التي لها موارد سمكية داخلية وأخرى ساحلية. وأبدت موريشيوس اهتمامها بأن تصبح مركز امتياز إقليمياً للبحث والتطوير في مجال الأسماك وأن تصبح أيضاً محوراً إقليمياً للتدريب وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا. وبشكل خاص فإن مؤسسات التدريب المتطور متاحة في موريشيوس، بما في ذلك جامعة موريشيوس، ومعهد موريشيوس لعلوم المحيطات، ومركز ألبيون لبحوث صيد الأسماك. وهذا العرض ليس من شأنه أن يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحسب وإنما من شأنه أيضاً أن يتيح فرصة فريدة من نوعها لأقل البلدان نمواً لبناء القدرات لتمكين أنفسها من استغلال قدرات التجارة والتنمية لقطاعات صيد الأسماك لديها.

١٤- وتوصيات السياسات العامة المنبثقة إجمالاً عن عمل الأونكتاد بشأن صيد الأسماك تشمل، فيما تشمل، ما يلي:

(أ) توفير الهياكل الأساسية الأولية، ولا سيما المياه لتجهيز السمك والطاقة للحصول على سلاسل التبريد أمر حيوي. ويتعين على الحكومات تقييم القيود التي تواجه القطاع والاستثمار في الهياكل الأساسية الشائعة الاستخدام حيث توفر أكبر قدر من المنافع للصناعة الآخذة في التطور؛

(ب) تعد القدرة التنظيمية والمؤسسية لإدارة الصناعة بشكل فعال أمراً هاماً. والتوزيع الواضح للمسؤوليات يجب أن يتم بين الوزارات الحكومية والوكالات و/أو الإدارات المناسبة. ويجب تأمين فعالية آليات الرصد لمنع انخفاض معايير الصحة والسلامة فيما يتصل بالمنتجات والمشاكل ذات الصلة بصيد الأسماك غير القانوني أو غير المعلن أو غير المنظم؛

(ج) يجب تشجيع صناعة تربية الأحياء المائية، ذلك أنها تمكن البلدان من تجاوز القيود الطبيعية المفروضة على الأرصدة السمكية وتسمح بتكييف أكثر فعالية لمنتجات محددة وفق احتياجات أسواق الصادرات القيمة المستهدفة؛

(د) لا بد من النهوض بمستوى الخبرة التقنية المتاحة في قطاع صيد الأسماك لزيادة احتمال أن يأتي القطاع بحلول محلية لأشد مشاكله إلحاحاً عوضاً عن استيراد الحلول التي قد لا تكون ملائمة للظروف المحلية؛

(هـ) لا بد من تنسيق المعايير الدولية وتبسيطها من أجل التقليل من الحواجز التي تواجهها أقل البلدان نمواً في محاولة تلبية احتياجات الأسواق المتعددة؛

(و) لا بد من تطوير الشراكات مع أقل البلدان نمواً قصد رفع مستوى رأس المال البشري والهياكل المتاحة، بما يسمح بالنهوض بالمنتجات المراد تصديرها كماً وكيفاً؛

(ز) العديد من المشاكل ذات الصلة بصيد الأسماك غير القانوني وغير المعلن وغير المنظم إنما هي مسائل عابرة للحدود. ويتعين على البلدان العمل معاً وإقامة شراكات إقليمية من أجل الإحباط المشترك للممارسات الضارة في مجال صيد الأسماك التي تؤذي صيادي الأسماك الشرعيين في جميع البلدان.

جيم- الإطار المتكامل المعزز

١٥- الإطار المتكامل المعزز برنامج مصمم خصيصاً لأقل البلدان نمواً والأونكتاد شريك رئيسي في أنشطته. وبناء على طلب أي بلد من أقل البلدان نمواً، يساعد الأونكتاد على تحديث الدراسة التشخيصية لتكامله التجاري التي تستخدم كأداة لتحديد القيود والثغرات في السياسات العامة الوطنية وفي استنباط مصفوفات عمل لمعالجة الاختناقات المحلية التي توجهها التجارة. وهذه الدراسات تحدد القيود التي تحول دون إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتنسيق المسائل التجارية وتعميمها في استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي عام ٢٠١٦، ساهم الأونكتاد في إعداد خطة بوركينا فاسو الوطنية للأجل المتوسط بشأن تنويع التجارة وتيسيرها، بهدف تعزيز قدرة التحكم محلياً في وضع وتنفيذ السياسة التجارية، وساعد أيضاً الحكومة على إدماج التجارة في خطة التنمية الوطنية. وقام الأونكتاد أيضاً بتحديث دراسة التكامل التجاري التشخيصية لإثيوبيا. وركز هذا التحديث على تحسين الممر التجاري بين أديس أبابا وجيبوتي لتيسير تدفق السلع والخدمات عبر ميناء جيبوتي، بما يرمي إلى زيادة الفرص التجارية بين البلدين إلى أقصى حد من خلال الاستفادة من خط السكك الحديدة المستكمل حديثاً الرابط بين أديس أبابا وجيبوتي. وممر السكك الحديدية الجديد، الذي أفاد من دعم مالي كبير من الصين، يُنتظر أن يحسن إلى حد كبير أوقات العبور للحجم الكبير من السلع التي تستخدم هذا الممر. ويُنتظر أن يعزز ذلك آفاق التجارة والتنمية في البلدين من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن المنتظر أن تشهد إثيوبيا، التي هي بلد غير ساحلي يستخدم منذ أمد بعيد الميناء في جيبوتي للحصول على فرصة للوصول إلى الموانئ البحرية، انخفاضاً هائلاً في تكاليف تجارتها الدولية. ويتعين على الدولتين بناء قدراتهما الإنتاجية والتوريدية وإصلاح مؤسساتهما التجارية وعملياتهما الجمركية لتيسير تدفق السلع والخدمات.

دال- اللوجستيات التجارية وتنويع الصادرات والخدمات واستعراضات السياسات الاستثمارية

اللوجستيات التجارية وتيسر التجارة

١٦- يرمي مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو النقل المستدام للبضائع" إلى بناء القدرات لإدماج معايير الاستدامة لدى تصميم استراتيجيات وسياسات نقل البضائع المستدامة وتخطيطها وتطويرها وتنفيذها. والمرحلة الأولى من المشروع تركز على ممرين رئيسيين للعبور والنقل في شرق أفريقيا هما ممر الشمال وممر الوسط اللذان يجمعان بين أقل البلدان نمواً المتمثلة في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، فضلاً عن بلد آخر ليس من أقل البلدان نمواً هو كينيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، نظّم الأونكتاد حلقة تدريبية وحلقة لبناء القدرات في نيروبي بالتعاون مع هيئة تنسيق العبور والنقل العابر في الممر الشمالي، ووكالة تيسير النقل العابر في ممر الوسط.

١٧- واختُتمت المفاوضات بشأن اتفاق تيسير التجارة في عام ٢٠١٣ ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ بعد أن صادق عليه ثلثا أعضاء منظمة التجارة العالمية. والتنفيذ الناجح للاتفاق ينطوي على تحديات بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وكان الأونكتاد نشطاً بشكل خاص في عام ٢٠١٦ في تقديم الدعم بهذا الخصوص لهذه البلدان، بما في ذلك المساعدة على تصنيف الالتزامات والإخطار بها والتصديق ووضع مقترحات المشاريع وإنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة وتفعيلها. والعديد من البلدان يواجه صعوبات في تنفيذ المادة ١١ من الاتفاق بشأن حرية النقل العابر، الأمر الذي أفضى إلى توجيه طلبات للحصول على المساعدة التقنية والمالية.

الزراعة والصادرات الوطنية الخضراء

١٨- يُعتبر منتدى الزراعة العضوية في لاو، الذي نظمه الأونكتاد، تظاهرةً أخرى دعم الأونكتاد من خلالها تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ومنتدى الزراعة العضوية الخامس في لاو، الذي عُقد في فيانتيان في ١٥ و١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان يرمي إلى تقييم استراتيجيات الزراعة العضوية الوطنية التي وضعتها وزارة الزراعة والتي كانت قد أفادت من التوصيات التي تم التقدم بها في محافل سابقة وحظيت بدعم منظمات المعونة. وفي المنتدى الخامس استكشف المشاركون الشراكات لتأمين استدامة قطاع الزراعة العضوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي نفس الوقت زيادة التناسق بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص والمنظمات والجهات المانحة المعنية.

١٩- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، نشر الأونكتاد التقرير المعنون *"استعراض الصادرات الوطنية الخضراء في فانواتو: لب جوز الهند - جوز الهند والكاكاو - الشكولاتة والصندل"*. وفانواتو هي في نفس الوقت بلد من أقل البلدان نمواً ودولة جزرية صغيرة نامية؛ وصادراتها من جوز الهند والكاكاو والصندل قد حظيت باهتمام دولي طوال تاريخها. ووجه التقرير النظر إلى ثلاث قيم تنافسية إلى حد كبير وحدد الفرص، بالاستناد إلى بحث وتحليل الأسواق الدولية، لدفع ما يمكن

أن تقدمه هذه المنتجات الزراعية من مساهمة في الاقتصاد والرفاه الوطنيين. ونتيجة لعمل الأونكتاد، وُضعت خطة عمل وطنية لسلاسل القيم الثلاث هذه بالتعاون مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، ستنفذَّ على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

استعراض سياسات الخدمات

٢٠- في تموز/يوليه ٢٠١٦، نشر الأونكتاد التقرير المعنون *"استعراض سياسات الخدمات: بنغلاديش"*. وبنغلاديش التي هي مصدّر كبير للمنسوجات تحتاج إلى استراتيجيات لتحسين صناعتها وصادراتها في قطاعات أخرى قصد تفادي مخاطر الاعتماد المفرط على منتج وحيد دون غيره. ونظراً لحجم سكان بنغلاديش فإن هذه الأخيرة لها بالفعل سوق داخلية ذات شأن لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ولها القدرة المحتملة على استخدام هذه القاعدة القائمة للتوسع في الأسواق الدولية. وكشف استعراض السياسات العامة عدداً من المجالات المناسبة لكي تهتم بها بنغلاديش ويمكن أن تدفع صادراتها في مجال الخدمات ليس فقط في تكنولوجيا المعلومات وإنما أيضاً في قطاعات الصحة والسياحة والمحاسبة والهندسة.

استعراض سياسات الاستثمار

٢١- فيما يتعلق بالاستثمار، يقوم الأونكتاد بأنشطة في مجال بناء القدرات سترمي إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في جلب الاستثمار والاستفادة منه، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أفادت غامبيا من استعراض لسياسة الاستثمار قام به الأونكتاد. والتقرير الذي أُعد بناءً على طلب الحكومة تقدم بتوصيات ذات وجهة عملية لتحسين إطار غامبيا القانوني للاستثمار، فضلاً عن نهجها تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلد. وشدد الاستعراض على أن قدرة غامبيا المحتملة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه لا تزال غير مستغلة إلى حدٍ كبير، وذلك على الرغم من نظام استثمار مفتوح عموماً. وتحسين بيئة الاستثمار الإجمالية يتطلب أحكاماً قانونية أوضح وتنفيذاً أكثر فعالية للقوانين التي تنظم الأعمال التجارية في غامبيا. وهذا يتطلب بدوره تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع استراتيجية لتشجيع الاستثمار تحظى بالأولوية والتركيز. ويمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في مساعدة غامبيا على تحقيق أهدافها الإنمائية إذا ما وضعت السياسات والمؤسسات الملائمة للنهوض بقطاع خاص مفعم بالحيوية.

بناء قدرات الموارد البشرية والمؤسسية

٢٢- بدعمٍ من الاتحاد الأوروبي، أطلق الأونكتاد، في عام ٢٠١٧، مشروعاً هاماً يُعرف بالبرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة سيُدرب الجهات صاحبة المصلحة في أنغولا في مسائل التجارة الدولية. وعلى إثر بعثة تحضيرية إلى أنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اتفق كل من حكومة أنغولا والاتحاد الأوروبي والأونكتاد على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية لتدريب المهنيين في أنغولا: السياسات والمفاوضات التجارية؛ وتمويل ولوجستيات التجارة؛ وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتيسير التجارة؛ وبحث نطاق فرص التجارة غير النفطية. وعلى مدى الأعوام الخمسة المقبلة، يرمي المشروع إلى تعزيز قدرة أنغولا على تحويل تجارتها

الدولية عن الاعتماد شبه الكلي على النفط وبناء قدرة البلد على التكيف الاقتصادي ومساعدته في طريقه إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

ثالثاً- بناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي

٢٣- في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، واصل الأونكتاد النهوض ببرنامج عمل إسطنبول مدافعاً عن فكرة عمل تنموي أكثر شمولية لصالح أقل البلدان نمواً في سلسلة من التظاهرات الحكومية الدولية. وقد دعم الأونكتاد، منذ نشأته، أقل البلدان نمواً في المشاركة على نحو أشمل في المداولات الحكومية الدولية في المجتمع الدولي. وقد حقق الأونكتاد ذلك عن طريق التمويل المباشر لمشاركة أقل البلدان في بعض التظاهرات ولكن أيضاً عن طريق عرض وجهات نظرها بطريقة مدعمة بالبحث والتحليل المستفيضين.

ألف- الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٤- في عام ٢٠١٦، تم تناول مسائل التجارة والتنمية التي تهم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عُقد في تموز/يوليه. وعُقدت عدة اجتماعات مائدة مستديرة على المستوى الوزاري وتظاهرات رفيعة المستوى ووثيقة الصلة بأقل البلدان نمواً أثناء الأونكتاد الرابع عشر، بما في ذلك ما يلي:

(أ) اجتماعات المائدة المستديرة على المستوى الوزاري؛

'١' آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة أوجه الضعف وبناء القدرة على التكيف - الاستخدام المبتكر للتكامل الإقليمي المالي والنقدي؛

'٢' جعل التجارة تخدم على نحوٍ أفضل أفريقيا وأقل البلدان نمواً - كيفية ضمان أن تكون التجارة شاملة ومراعية لمصالح الفقراء؛

'٣' عالم بدون بلدان أقل نمواً - نحو إطار أفضل لمساعدة التحول الهيكلي من أجل تخريج أقل البلدان نمواً من هذه الفئة؛

(ب) التظاهرات الرفيعة المستوى:

'١' تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا؛

'٢' بناء المرونة الاقتصادية لأضعف الجهات؛

(ج) الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً.

٢٥- لقد ساهمت اجتماعات المائدة المستديرة والتظاهرات الرفيعة المستوى هذه في بناء توافق الآراء بشأن استمرار وتطور أوضاع اجتماعية - اقتصادية معينة في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الإعراب على نحوٍ أفضل عن احتياجاتها الإنمائية وأولوياتها وتحدياتها في هذا المجال، وتقدمت بتوصيات من أجل اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسات العامة لمواجهة التحديات فيما يتصل بتعزيز تنفيذ برنامج إسطنبول من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

٢٦- واعتمد الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً بياناً بشأن مواجهة تحديات التنمية المعقدة وتشجيع التنمية المستدامة لاقتصادات هذه البلدان. وبشكل خاص، عقد الوزراء العزم على "الوفاء بالتزاماتنا بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن الاتفاقات الإنمائية الدولية الأخرى ذات الصلة في حدود قدراتنا؛ وبذل جهود جديدة ومكثفة من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الهيكلي؛ وتحمل المسؤولية عن كفالة أن تكون تجارة بلداننا واستراتيجياتها ذات الصلة المتعلقة بالتنمية متسقة ومُدمجة في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية العامة". وحث البيان أيضاً الشركاء في التجارة والتنمية على "دعم جهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز نظام تجاري دولي يتسم بالإنصاف والشمولية والعدالة والشفافية وإمكانية التنبؤ به؛ وتأييد الدعوة إلى تعزيز دور الأونكتاد في إصلاح الهيكل المالي والضريبي الدولي، فضلاً عن قواعد الاستثمار الدولي؛ ومواصلة وتعزيز دعم أقل البلدان نمواً من أجل بلوغ أهداف برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة".

٢٧- ومسائل التجارة والتنمية الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً ومشاغلها واردة في الوثيقة الختامية للأونكتاد الرابع عشر، مافيكيانو نيروبي (Nairobi Maafikiano)، الذي طلب من الأونكتاد "مواصلة وتعزيز أنشطة التعاون التقني مع أقل البلدان نمواً عن طريق التدريب وبناء القدرات، وفقاً لبرنامج عمل إسطنبول".

باء- الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن برنامج عمل إسطنبول

٢٨- في شباط/فبراير ٢٠١٧، شارك الأونكتاد في الاجتماع الرابع عشر للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات والمعني بأقل البلدان نمواً. وناقش مختلف الممثلين من كامل منظومة الأمم المتحدة التقدم المحرز بخصوص برنامج عمل إسطنبول والخطط لمواصلة السعي إلى تحقيق أهداف البرنامج. والاجتماع فرصة سنوية للأونكتاد لتحديد مجالات التآزر مع الوكالات الأخرى التي تقوم بعمل قيّم في هذا المجال من قبيل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الاجتماع الرابع عشر، أجريت مناقشات شاملة حول تشجيع الاستثمار وتفعيل مصرف تكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وكلاهما مجالان من مجالات الاهتمام الرئيسية بالنسبة للأونكتاد. وستساعد المناقشات تنسيق الأونكتاد مع الشركاء الإنمائيين الدوليين الآخرين في هذه المسائل في الأعوام القادمة.

جيم- الإسهام في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي سيقدم إلى دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين

٢٩- تقدم الأمانة إسهاماتها السنوية في تقرير الأمين العام عن الأنشطة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، التي ينسقها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. والإسهامات هذه تشكل جزءاً من التقارير الشاملة التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ومساهمة الأونكتاد في هذه التقارير، وهي مساهمة فريدة من نوعها في وكالات الأمم المتحدة، توفر سرداً يتمحور حول التجارة والتنمية والتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

رابعاً- الدروس المستخلصة والطريق إلى الأمام

٣٠- مجالات تدخل الأونكتاد الوارد وصفها في هذا التقرير هي انعكاس للاهتمام المتزايد لدعم الأمانة لأقل البلدان نمواً والطلب على هذا الدعم في المجالات المحددة في برنامج عمل إسطنبول. والاستجابة بشكلٍ فعال لقائمة الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء تتطلب جهوداً منسقةً ومتضافرة من جانب الجهات المانحة والبلدان المستفيدة والأمانة. وفي المستقبل يجب أن يكون التركيز على تعزيز وضع السياسات العامة وقدرات تنفيذها في أقل البلدان نمواً. وهذا سيساهم بدوره في الجهود الرامية إلى تعزيز الأثر الجوهري أو التنموي لمشاريع وبرامج التعاون التقني وبناء القدرات على المؤسسات والاقتصادات المحلية في هذه البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التحكم في قدرات أقل البلدان نمواً وفي نفس الوقت ضمان إمكانية التنبؤ بهذه الأنشطة واستدامتها على الصعيد الوطني.

٣١- وبالاستناد إلى استعراض شامل للأنشطة في منتصف المدة، ناقشت الدورة الثالثة والستون لمجلس التجارة والتنمية التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول، وأثبتت المناقشات أن العديد من أهداف البرنامج من غير المرجح أن تتحقق. وفي الأعوام المتبقية من فترة تنفيذ البرنامج، سيواصل الأونكتاد أنشطته التحليلية والعملية مع التركيز أكثر على احتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً الملحة.

٣٢- وتعقّد تحديات التجارة والتنمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً يتطلب تدخلات مختلفة ومستوى عالياً من مشاركة أقل البلدان نمواً والشركاء الدوليين في التجارة والتنمية. وحيثما تشارك المؤسسات الوطنية لأقل البلدان نمواً بنشاط في وضع وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية ستكون النتائج أكثر متانةً وستكون لها آثار واضحة. ونظراً لتنوع مجموعة الأنشطة والمشاريع التي يضطلع بها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً فإن مشاركة البلدان في تصميم المشاريع وتطويرها وتنفيذها أمر هام جداً.

٣٣- وسيُعزز الأونكتاد جهوده في مساعدة أقل البلدان نمواً لتحقيق أهدافها الإنمائية من خلال عمله بشأن بناء القدرات الإنتاجية وبالتركيز على سُبُل تحقيق التحول الهيكلي. والتحول الهيكلي سوف يساعد على خلق فرص عمل منتجة، وتحسين قدرة أقل البلدان نمواً على إنتاج السلع والخدمات، وسيجعلها قادرةً على المنافسة دولياً.

٣٤- وكما تدل على ذلك الطلبات المقدمة باستمرار للحصول على مساعدة في المسائل ذات الصلة بالتجارة والمقدمة من البلدان النامية التي أوشكت على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، فإن الانتقال إلى فئة البلد النامي أو فئة البلد ذي الدخل المتوسط ليس بالأمر البسيط. وطلب المساعدة في هذا المجال سيظل قوياً من بلدان مثل بوتان وتيمور ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي ونيبال، التي وفّت جميعها بمعايير التخريج من فئة أقل البلدان نمواً وهي تقترب أكثر نحو الأهلية للتخريج. وولاية الأونكتاد واختصاصاته المحددة في التجارة وما اتصل بها من مسائل وجيهة الصلة بشكلٍ خاص بأقل البلدان نمواً وهي في طريقها إلى الخروج من هذه الفئة، نظراً لفقدان الأفضليات التجارية الذي تستتبعه هذه العملية. وبتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً، وهي في طريقها إلى الخروج من هذه الفئة، يسعى الأونكتاد إلى مساعدتها في توليد زخم

السياسات العامة والحفاظ عليه طوال كامل عملية التخريج، وذلك كي يتسنى لها المضي في النمو عوضاً عن الركود والبقاء في فخ الدخل المتوسط.

٣٥- واستناداً إلى مساهمات الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول أثناء فترة الإبلاغ الوارد وصفها في هذا التقرير، يُنتظر أن يقدم مجلس التجارة والتنمية مزيداً من التوجيهات إلى الأمانة بشأن استمرار وتوسيع عملها فيما يتصل بأقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، وبما أن مجلس التجارة والتنمية قد يعتمد، كما كان الحال في الدورات السابقة، استنتاجات متفق عليها ذات وجهه عملية يُنتظر أن تتطرق إلى وسائل وسُبُل تأمين استدامة أنشطة بناء القدرات الجارية وإمكانية التنبؤ بها. ويجب أن تسعى هذه الاستنتاجات أيضاً إلى التماس أفضل الطرق والسُبُل للاستجابة لطلب أقل البلدان نمواً المتزايد على العمل التنفيذي والتحليلي من جانب الأونكتاد لدعم جهودها الرامية إلى بناء قدرات الموارد البشرية والقدرات المؤسسية.